

# العامل الكردي في قضية الموصل عام 1922 - 1925

الكاتب: الدكتور عثمان علي

في الأعوام 1986 و1992 و1994 و1995 و1997 عبرت القوات التركية الحدود إلى داخل العراق في تعقب للمقاتلين من حزب العمال الكردستاني الذي يقاتل من أجل إقامة "كردستان" مستقلة في جنوب شرق تركيا منذ عام 1984.

وتوقع رجال الدولة الأتراك والبرلمانيون والمراقبون السياسيون (في الداخل والخارج) من عمليات العبور احتمال ضم تركيا لشمال العراق. وهذا التوقع مبني على أساس مطالبة تركيا التاريخية بشمال العراق، والتي كانت معروفة حتى 1925 م بولاية الموصل، وعلى الرغم من أن قضية الموصل قد تمت تسويتها لصالح العراق. إلا أنه لا يزال لها ارتباط بالعلاقات الثنائية بين تركيا والعراق، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية. وهذه المقالة محاولة للكشف عن جذور هذه القضية التي لها القدرة الهائلة على تفجير الأوضاع في الشرق الأوسط.

في عام 1920 اعتقد بعض رجال الساسة البريطانيين بنحو أكيد بأن القضية الكردية

هي العامل الأهم في قضية الموصل<sup>[1]</sup>. ونحاول أن نحدد هذا الاعتقاد ونوضحه بالإشارة إلى الأهمية النسبية للقضية الكردية في مسألة الموصل لعام 1922 - 1925 بالمقارنة إلى عوامل أخرى وثيقة الصلة بالموضوع كالمصالح الاستراتيجية (الحيوية) الإمبريالية البريطانية، والنفط (البترو) وكذلك عملية بناء الدولة القومية في كل من العراق وتركيا.

## الادعاءات والادعاءات المضادة:

في 20 من تشرين الثاني (نوفمبر)، عام 1922، وأثناء مؤتمر لوزان للسلام، ناقش عصمت باشا ممثل تركيا في المؤتمر وهو من المساعدين المقربين إلى مصطفى كمال مؤسس تركيا الحديثة- مع اللورد كوزن مفوض المملكة المتحدة ووزير الخارجية آنذاك مستقبلاً ولاية الموصل من دون أن يتوصلاً إلى اتفاق. فنظام حكم القوميين الجدد في تركيا لم يعد نفسه مقيداً بشروط معاهدة سيفر التي تم التوقيع عليها في 10 آب (أغسطس) عام 1920. وكانت المعاهدة تنص على إنشاء دولة كردية في جنوب شرق تركيا. وكان للکرد في ولاية الموصل حرية الانضمام إلى هذه الدولة إذا هم رغبوا في ذلك.

وأقامت تركيا طلبها أو حقها في ولاية الموصل على عدة مبررات، أولها هي أن ولاية الموصل بها أقلية عربية، وأن الكرد والتركمان، الذين يشكلون الأغلبية في هذا الإقليم ليسا منفصلين عرقياً؛ ثانياً العلاقات الاقتصادية، حيث أن معظم تجارة ولاية الموصل كانت مع الأناضول التركي وليس مع العراق؛ ثالثاً: إن احتلال القوات البريطانية لولاية الموصل

غير شرعية بل هو خرق لمعاهدة مودروس التي وقعت في أكتوبر 1918. وزعم الأتراك أن احتلال ولاية الموصل هي خرق لمعاهدة (Mudros) التي وقعت في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1918 م؛ رابعاً حق تقرير المصير، حيث ادعت تركيا بأن معظم سكان الأراضي المتنازع عليها يريدون الانضمام إلى تركيا، وليس إلى الدولة العربية الناشئة التي أوجدتها بريطانيا في العراق. وعارض اللورد كوزن الادعاءات التركية نقطة بنقطة: عرقياً، أكد كرزن أن الأغلبية من سكان الولاية المتنازع عليها هم من الكرد الذين هم من أصل هندو-أوروبي، وبالتالي فهم مختلفون أساساً من الأورال الألتاي التركي، واقتصادياً، فإن معظم تجارة الإقليم مرتبطة تاريخياً بالعراق أكثر من تركيا، وقانونياً، فإن الحكومة البريطانية مفوضة من قبل رابطة الأمم بمسؤولية الانتداب على العراق، بما في ذلك إقليم الموصل وبالتالي فإنه له التزامات أخلاقية بالحفاظ على وحدة أراضي العراق؛ وعلى أن الثورات الكردية المتكررة ضد الأتراك في الفترة 1920 - 1924 تقند الادعاءات التركية بأن الكرد يرغبون في أن تحكمهم الأتراك [2].

### الاهتمامات البريطانية والعراقية:

إن المصالح البريطانية في الموصل كانت موضوع نقاش هام، من قبل المعاصرين والمؤرخين. لخص بيتر جيببك بنحو واضح هذه الجدال وقدم منافع مشوقة إلى العامل الحيوي (الاستراتيجي) في النقاش:.... بينما أنجز مكتب الشؤون الخارجية الأدوار الرئيسية فيما يتعلق بالوجهة الدبلوماسية للصراع فإن لعدد من الدوائر الحكومية أثراً مهماً في القضية، ومن المعقول أن يتطرقوا إليها من وجهات نظر مختلفة. وقد ظهر هذا الاختلاف مثلاً في شكوى اللورد كرزن، وزير الخارجية من عام 1919 إلى 1924، حيث أشار إلى تدخلات الدوائر الحكومية الأخرى في سياسته. والذين أكدوا الأهمية الاستراتيجية وركزوا على أهمية المنطقة من حيث كونها واقعة على خطوط المواصلات مع المستعمرات البريطانية في الشرق. وقد شاركت عدة وزارات في مشكلة الموصل في العراق كالخارجية والحرب ووزارة الهند وقد ادعى الذين ركزوا على وزارة الحرب والبحرية على الجانب الاستراتيجي بأن السيطرة على الموصل التي تفصلها عن تركيا طبيعياً سلاسل جبلية...، لن تعمل فقط على تأمين بقاء العراق كدولة بل ستعمل على توفير حدود أكثر أمناً ضد تركيا، وكان يخشى من الأخير، فقد كان ينظر إليها كدولة إسلامية عدوانية، قد تستعمل ولاية الموصل كنقطة انطلاق للهجوم على العراق، وفيما بعد على المصالح البريطانية في الخليج الفارسي [3].

ويظهر من قراءة المواد ذات الصلة في وزارة الطيران ووزارة الخارجية، ومكتب الهند، ووزارة الهند، ووزارة شؤون المستعمرات بأن المسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط قد قدموا تقارير عن مخاوف مبالغ فيها عن العواقب الاستراتيجية إذا وقعت ولاية الموصل في قبضة الأتراك. فالمخابرات البريطانية في شرق تركيا وشمال العراق مثلاً

تحدثوا عن سيناريوهات كابوس مريع وأحياناً عن حسابات غير دقيقة عن مخططات شيوعية كبيرة محتملة للاحاق تركيا والعراق وإيران إلى الاتحاد السوفيتية عن طريق استخدام فعال للعناصر البلشفية من بين الكرد. وزعمت السلطات البريطانية، أن المشروع الروسي ثم تم تخطيطها وتنفيذها من فان وديار بكر، وارضوم في جنوب شرق تركيا، وفي

تبريز في شمال غرب إيران. [4] والمسئولون البريطانيون الذين بالغوا في الحديث عن التهديدات البلشفية كان لهم هدفان. أولاً، أرادوا خلق عدم ثقة بين روسيا ومصطفى كمال، والذي كان لا يزال متردداً في سياسته الخارجية، بين روسيا والغرب. وقد أبلغ مصطفى كمال عن المخطط الروسي المحتمل في شرق الأناضول (تركيا). وعبر عن المرارة، غير أن تركيا كانت لا تزال في حاجة إلى تحالف مؤقت مع روسيا. والأول يعاني من شح مالي ومن نقص في السلاح. فضلاً عن كونه غير متأكد من النوايا البريطانية لذلك، أراد مصطفى كمال استخدام قوة روسيا وسطوتها في مقابل تلك التي لبريطانيا في النزاع على ولاية الموصل. [5]

ثانياً، أن إعطاء بريطانيا الاهتمام المبالغ لموضوع الاستراتيجية للنزاع قصد منها - إلى حد بعيد - "التمويه" عن دوافعهم الحقيقي والتي كانت هي رغبتهم في السيطرة على النفط (البترو) في ولاية الموصل. وتأكيد الاعتبارات الاستراتيجية خدم المسئولين البريطانية في تقادي المزيد من الانتقادات المحلية والدولية لسياستهم. وينبغي الملاحظة هنا أنه في كل مراحل قضية الموصل كان هناك ضغط قوي على الحكومة البريطانية للانسحاب من الموصل ومن العراق عامة. وبعد انتفاضة عام 1920 العراقية المعادية لبريطانيا، عدّ المعارضون في بريطانيا وجزء كبير من الرأي العام البريطاني -العراق وكذا نزاع بريطانيا مع حول الموصل بصفة خاصة بأنها أعباء غير ضرورية على عاتق

الإمبراطورية. [6] وكانت المعارضة يخشى بصفة خاصة بأن الموقف البريطاني غير المهادن قد يجبر مصطفى كمال على تحالف أوثق مع روسيا معرضاً المصالح البريطانية

في الخليج الفارسي للخطر. [7]

ويبدو أن النفط كان عاملاً حيوياً في النزاع على ولاية الموصل. فالبترو أثر إلى حد كبير في سلوك صانعي السياسة البريطانية تجاه القضية. فالمسئولون البريطانيون المعاصرون في لندن أمثال لورد كرز، وبونار لو، وسي. ماك دونالد، وعستين شمبالين، وأولئك في الشرق الأوسط إست آر. لندسي (أنقرة) وبيرسی وكوكس وس. جي. ادموندز (العراق)، أنكروا بإصرار وبتأثر سياستهم في النزاع على الموصل بعامل البترو.

[8] إلا أن دراسات حديثة، والتي اعتمدت بنحو كبير على الوثائق والسجلات من الوثائق البريطانية، قد أثبتت وجود ارتباطات دائمة وغير منفصلة بين المصالح الإمبريالية

البترولية البريطانية وموقف الحكومة في نزاع الموصل. [9] وجدير بالذكر أنه في أيام

النزاع فإن بترول الموصل لم يتم تطويره بعد، وحاول بعض المسؤولين التقليل من كونه مربحاً وعلى الرغم من ذلك فالزعماء الحكوميون البريطانيون المشتركون في النزاع يبدون وكأنهم كانوا على وعي تام بالمخزونات البترولية الغنية في الولاية. [10] لذلك اعتقدوا أن السيطرة البريطانية على ولاية الموصل ضروري للسيطرة على العراق. فالوجود البريطاني في العراق عُدَّ ضرورياً لحماية مصالح شركات البترول الإنجليزية في جنوب إيران آنذاك. [11] وبالنسبة للعراق فإن الاحتفاظ بمقاطعتها الشمالية لهي في غاية الأهمية لبقائها كدولة قوية، وقد عبر الملك فيصل عن هذا بنحو صريح في خطاب له في آذار (مارس) عام 1925 أمام لجنة نقصي الحقائق لعصبة الأمم:

"إن إيجاد حكومة عراقية دائمة و متماسكة يعتمد على حفظ وضعها الراهن (Status quo) كما أعتقد أنه من غير المحتمل على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي معاً، أن تظل حكومة في بغداد على قيد الوجود إذا تم فصل الموصل... إن تجربتي المعرفية بالعقالية والطبيعة النفسية للشعب التركي، وطموحهم التاريخي في التوسع والغزو... جعلتني أعلن أن... الموصل بالنسبة للعراق كمثل الرأس بالنسبة لباقي الجسم." [12]

إن هذا الاهتمام من قبل الملك فيصل والذي تشاركه فيه كل قطاعات الحكومة العراقية وكذلك الوطنيون، قد عكسها وسائل الإعلام العراقية في أثناء الأزمة. [13] وكان من اعتقاد الملك فيصل الراسخ وكذلك والوطنيين في بغداد أن بترول الموصل ضروري

لبناء كيان اقتصادي قابل للنمو والتطور في العراق. [14] إلى جانب ذلك فقد كان من الملاحظ سابقاً أن جبال جنوب كردستان، والتي تعد أهم أجزاء في ولاية الموصل لها أهمية كبرى في توفير حدود للعراق تكون قابلة للدفاع عنها في الشمال ضد مصطفى كمال. وأخيراً فإن السكان الكرد المنتمين إلى المذهب السني في ولاية الموصل لا غنى عنهم بالنسبة للملك فيصل. فكل من العراق والمسؤولين البريطانيين في العراق كانوا يؤكدون مراراً أن العراق إذا فصل جنوب كردستان منه سيكون 80% من سكانه من المذهب الشيعي وهذا سيجعل حكم العراق صعباً المراس بالنسبة للملك فيصل وصفوته ذات الأغلبية

السنية. [15] ولهذه الأسباب كان موقف العراق تجاه نزاع الموصل متأثراً جزئياً فقط بالبترول. وأما الاحتفاظ بالولاية كجزء من العراق فهي الأهم في الحقيقة بالنسبة لمسألة بناء الدولة في العراق.

## المخاوف التركية:

تشكل الكرد الغالبية العظمى في ولاية الموصل. ويظهر أن هذا هو السبب الأول وإن لم يكن الوحيد لإصرار تركيا المستمر في جهده إعادة ولاية الموصل. وفي أثناء الحرب الوطني للاستقلال تمكن مصطفى كمال من تعبئة أغلب قبائل الكرد في شرق تركيا

(الأناضول) وفي عام 1918. شاركت وحدات حميدية (القوات غير النظامية من الكرد الموالين للسلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) بمشاركة فاعلة في معارك في الشرق ضد الأرمن والروس. واعتمد مصطفى كمال على العناصر الموالية للخلافة وكذلك

أستغل وجود المشاعر المعادية للأرمن عند بعض أفراد والزعامة الكردية التقليدية. [16] غير أن العلاقة بين الوطنيين الأتراك والقوميين الكرد لم تكن ودية، وهذه يعود سببها إلى أيام جمعية الاتحاد والترقي الوحدة والتقدم. وقبيل الحرب العالمية الأولى كان أفراد حزب تركيا الفتاة متورطين في تخطيط سياسة التتريك وتنفيذها في كردستان. وتم إيقاف كل الدوريات وإغراق النوادي الكردية. [17]

وفي أثناء فترة ما بعد الحرب مباشرة أبلغ مصطفى كمال بان المخابرات البريطانية في شرق تركيا (الأناضول) متورطون في تجنيد أعضاء الجمعية المعروفة باسم (جمعية كردستان من أجل النهوض والتقدم) (Ta'ali Ve Terraqi Cem'iat-I) للهجوم على القوات الكمالية

والذين كانوا يشاركون في الاجتماع الثاني في سفساس في عام 1919. [18] مع أنه ليست هناك أدلة قاطعة في الوثائق البريطانية أو التركية تؤيد هذه المزاعم، أن الحادثة ساهمت بدرجة ما في حصول عداة بين الوطنيين الأتراك والحركة القومية الكردية. ولهذا فقد قام القوات الكمالية باعتقال القوميين الكرد في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في السنوات 1918 - 1920 وفي عام 1921 م شن القوميون الكرد أول تحديهم للنظام الكمالي عن طريق ثورة كوجكري التي اندلعت في إقليم درسيم في جنوب شرق تركيا وطالبت بالحكم الذاتي. وأحداث هذه الثورة تزامنت مع الاجتياح اليوناني لغرب تركيا (الأناضول). واعتقد الوطنيون الأتراك أن المخابرات البريطانية واليونانية هما المحرضان على هذه الثورة.

[19] وقد أدت هذه الثورة إلى توسيع نطاق الفجوة غير القابلة للسد بين الكرد والوطنيين الترك.

وعلى الرغم من هذا، فقد ظل مصطفى كمال في البداية غير واضح وبنحو مقصود عن توضيح دور الكرد في تركيا الحديثة. ومن المهم هنا أن نعيد إلى الأذهان أنه وإلى الوقت الذي تم فيه إنشاء الجمهورية التركية وتبني الفكرة (الأيديولوجية) الكمالية كمفاهيم في عام 1923 م كان مصطفى كمال قد عرض للجمهور إما -عن طريق الخداع أو الاقتناع- أن حكومته عبارة عن حركة تتوير لحكومة إسلامية مؤلفة من الأتراك، والكرد وبقايا الدولة العثمانية. ويمكن إدراك هذا من خلال الطريقة التي تمت بها صياغة الميثاق الوطني التركي. وخطابات مصطفى كمال في الفترة الأولى من تأسيس الجمهورية هي مثال

آخر لهذا. [20] ونقل ماك دووال من مصطفى كمال في أيلول (سبتمبر) عام 1919 يخاطب المجلس الوطني التركي قائلاً:

"ما دام هناك أناس أصفياء كرماء يتمتعون بالاحترام والإجلال فإن الأتراك والكرد

سوف يستمران في العيش جنباً إلى جنب كأخوة حول مؤسسة الخلافة" وسيكون ذلك بمثابة العمود الحديدي غير القابلة للكسر ضد كل الأعداء الخارجيين والداخليين. [21]

## لوزان وشؤون الموصل:

كانت محادثات لوزان إحدى الفرص التي شعر فيها الأتراك بضرورة التركيز على الوحدة التركية-الكردية. في مناقشة حول شؤون الموصل أثناء انعقاد المجلس الوطني الأعلى، مصطفى كمال بتعابير لا لبس فيها أهداف حكومته في العبارات الآتية:  
"فليكن معلوماً لدى الجميع أن حدودنا الشرقية تمتد حتى السليمانية واربيل وكركوك في ولاية الموصل. فغالبية سكان هذه الولاية من الكرد والترك. لكننا لا نفرق بينهما، فالكرد والترك تربطهما روابط مشتركة. وشعبنا الذي قدم التضحيات الكبيرة في سبيل الحفاظ على حدود أراضينا المنصوصة عليها في الميثاق (Misak-i Milli) لن يتردد في عمل نفس الشيء في قضية الموصل. [22]

فضلاً عن ذلك فقد أخذ عصمت باشا اثنين من النواب الكرد من المجلس الوطني ليرافقاه إلى لوزان. وأبلغ النواب الكرد المؤتمر بأن الكرد والترك يشكلان عنصراً مهماً في شعب واحد غير قابل للانقسام وأن المزاعم الغربية بأن الكرد يرغبون في الاستقلال مزاعم لا أساس لها. [23]

وخلال العامين 1922 و 1923م عقد المجلس القومي الأعلى عدة مناقشات حيوية حول شؤون الموصل. السيد ميم أوكه (Mim Oke) الباحث التركي الخبير في شؤون الموصل، قدم عدة آراء مهمة للمناقشة. وأكد أن موضوع الموصل قدم كمسألة تخص الأمن القومي. ومارس عدد من النواب الضغط على الحكومة لإعادة ولاية الموصل بالقوة إذا دعت الضرورة. فقد كان هناك اعتقاد راسخ مشترك بين المسؤولين والنواب الأتراك في المجلس الوطني أن تركيا غير قادرة على البقاء كدولة حيّة نامية بدون امتلاك ولاية الموصل. وكان ضم ولاية الموصل إلى تركيا ضرورياً جداً في بناء علاقة شراكة بين الكرد

والترك. وهذا هو الشعور الحقيقي لدى كثير من النواب الكرد والترك. [24] وفي شباط (فبراير) عام 1922م وفي محاولة لكسب تأييد الكرد في ولاية الموصل أصدر المجلس الوطني التركي مرسوماً يدعو إلى قيام مجلس قومي كردي محلي في جنوب شرق تركيا. وعلى الرغم من أن هذا القرار يمثل صيغة محدود للحكم الذاتي، إلا أنه تشجيع للغية

الكردية. [25] وفي كانون الأول (يناير) عام 1923، عندما كان هناك توتر خطير بين البريطانيين والأتراك في الحدود مع ولاية الموصل، كرر مصطفى كمال منح الحكم الذاتي للكرد في خطاب له في إزميت (Izmit) حيث قال:

"... وهكذا فأى إقليم ذو أغلبية كردية سوف يقوم الكرد بإدارة شؤونهم ذاتياً، ولكن

فيما يتعلق بغير ذلك يجب علينا أن نعتبر الجميع أتراكاً... [26].

وفي كل هذه الوعود للحكم الذاتي فإن هناك شروطاً معلقة وتمت صياغتها بنحو مبهم، وأخيراً لم تتخذ أية خطوة في شأن تنفيذها. كان مصطفى كمال لا يزال في حاجة إلى مساعدة الكرد له لمواجهة التحديات الخارجية، ولذلك ربما يكون عدم الوضوح والإبهام في السياسة الكردية مسألة مقصودة.

وبعد هزيمته لليونان وعقده معاهدة لوزان مع دول الحلفاء، انتهج مصطفى كمال نهج سياسة جادة في تغريب المجتمع التركي وبناء الدولة الجديدة. وهذه الصفقة الإصلاحية عرفت باسم "التركيزم" (Turkism) ويجب النظر إلى سياسة تركيا المتعلقة بالكرد من خلال هذا السياق وقد أعطى الكاتب الكردي المتترك ضياء غولب أب المشهور زيا قوطالب تعريفاً جديداً للقومية في عمله المسمى المبادئ التركية (The principles of Turkism) واقتبس الكاتب ماك دوول جزءاً من أقوال غولب أب قائلاً:

"... بما أنه لا توجد علاقة بين الجنس والأثر الاجتماعي، فذلك لا يمكن أن توجد لها علاقة بالقومية أيضاً التي هي عبارة عن مجموعة الخصائص الاجتماعية... والتضامن الاجتماعي يرتكز على الوحدة الثقافية، والتي يتم نقلها ونشرها بواسطة وسائل التعليم... فأنا لن أتردد في الإيمان بأنني تركي وحتى إذا اكتشفت يوماً أن أجدادي جاءوا من المناطق الكردية..." [27]

كان مصطفى كمال يرى أن البنية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة لكردستان وكذلك كون اللغة الكردية متميزة عن التركية تعرقلان بناء تركيا الحديثة (الغربي) والتماسكة كشعب. ولذلك في صيف عام 1923 م تخلت الجمهورية التركية عن كل وعودها التظاهرية السابقة بقبول الكرد شركاء الأتراك، وبدأت سياسة الدمج الكلي الجديدة بدرجة كبيرة من القوة. وهذه السياسة الجديدة حرمت استخدام اللغة الكردية في المحاكم القانونية في المدارس، وحذفت كلمة "كردستان" من كل كتب التعليم، والأطالس وطالبت بإعطاء المناصب الحكومية العليا مثل والي الولاية ومسؤولي الأقاليم وأغلب السلطات الحكومية إلى الأتراك أو الكرد الذين تخلصوا من وجود أي أثر للقومية الكردية فيهم، فضلاً عن ذلك يتم "انتخاب" النواب من الولايات الكردية حسب أوامر أنقرة. وهؤلاء يعملون على تسيير وتسهيل برنامج التتريك. [28]

وكان لعصمت باشا رئيس الوزراء التركي آنذاك هذا التعليق على سياسة التتريك في خطاب له أمام أوجاق وهي (النادي من أجل نشر الثقافة التركية في أنقرة وإشاعتها) قائلاً: نحن وطنيون بكل صراحة. والوطنية هي الرابطة الوحيدة بيننا. وفي وجه الأغلبية التركية لا توجد لباقي العناصر أي نوع من التأثير. ويجب أن نجعل كل السكان في أراضينا أتراكاً

وبأي ثمن كان. وسوف نبني كل الذين يعارضون سياسة التتريك. [29]

إن هذه التصريحات من قبل أحد كبار المسؤولين والمقربين إلى مصطفى كمال هي

دلالة واضحة على مدى قوة وسرعة اندفاع سياسة الصهر التي كانت تتبعها تركيا تجاه الكرد. وهذا نفس عصمت باشا الذي سيكون مهندس السياسة التركية المتعلقة بشؤون الموصل.

وبينما كانت المناقشة مستمرة حول ولاية الموصل في لوزان، كانت الإدارة البريطانية في ولاية الموصل تتابع سياسة تشجيع ورعاية القومية الكردية. وهذه كانت سياسة مضاد وجهت ضد فكرة الحركة الإسلامية (الجامعة الإسلامية) التي كانت تروجها الحكومة التركية في أوساط الكرد في ولاية الموصل في بداية العشرينات. وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية-الكردية في فترة ما بعد لوزان كانت تتصف باللين والتسامح فيما يتعلق بالحقوق الثقافية الكردية، ولكن استخدام الإنكليز القوي ضد دعاة استقلال كردستان أي إحياء للقومية الكردية عبر الحدود بمثابة عرقلة للسياسة المتبعة في الأقاليم الجنوبية الشرقية. وهذا القلق من جانب تركيا عبر عنه صحيفة الغارديان البريطانية الذي زار تركيا أثناء الأزمة:

"إن لدى الأتراك دافعاً واحداً قوياً لاشتراء الموصل. إنهم يخشون أن تكون في ظل إدارتنا وأشرفنا المتسامح ملجأً للحركة القومية الكردية. والكرد ثاني أكبر الأقليات في داخل

حدودهم". [30] ومن الجدير بالملاحظة أن السيد أنولد جي توينبي، المؤرخ البريطاني المشهور، الذي زار تركيا في عام 1925 وقابل كبار المسؤولين الأتراك، عبّر عن وجود قلق مماثلة لدى الأتراك قائلاً: "إن تركيا مستعدة للتخلي عن كل امتيازاتها البترولية لصالح

الحكومة البريطانية إذا سلم البريطانيون الكرد إليهم". [31] وقد جادل السيد آر لندي وبعض المسؤولين البريطانيون بإلحاح أيضاً بالنسبة لتركيا فإن قضية الموصل هي كردية ويرى الأتراك أن القومية الكردية في ولاية الموصل تشكل خطراً على أمن القومية التركية ومصالحها. [32]

إن المسؤولين الأتراك في ذلك الوقت لم يكونوا تحت تكلف للتصريح بكل وضوح أن قضية ولاية الموصل بالنسبة لهم هي مشكلة أمنية وأن أي مسائل أخرى مثل البترول فهي إما غير متعلق بالأمر أو يكون ذات أهمية ثانوية. وفي برقية من لوزان قال عصمت باشا لحسين رؤف بيك نائب رئيس الوزراء أن لورد كرزن مستعد لإعطاء تركيا حصة سخية من الامتيازات البترولية في ولاية الموصل. وأضاف قائلاً: "بالنسبة لنا فإن قضية الموصل

قضية قومية وأما بالنسبة لهم فهي قضية البترول". [33] ومن خطاب له أمام المجلس الوطني الأعلى في عام 1923، ألقى عصمت باشا أخطاء جديدة على هذه المسألة فقال: "... إذا كان لديهم (البريطانيين) أي مشاريع مهمة فيما يتعلق بمصلحتهم الاقتصادية فسوف أقوم بتلبية تلك المسائل على وجه مرض واقدم لهم الضمانات اللازمة... فليحتفظوا بمدينة الموصل، فليكن لهم البترول فإننا سنرضى إن هم قدموا لنا الحصة الممثلة لتلك التي

سيقدمونها للآخرين. لكن ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من أراضينا الوطنية". [34] وفي 23 آذار (مارس) عام 1923، أكد نائب رئيس الوزراء أمام المجلس الوطني الأعلى أن العامل الكردي ووجود الكرد في ولاية الموصل يشكلان نقطة مهمة في مسألة الموصل.

وأضاف بأن البريطانيين يحاولون فصل الكرد عن الترك واللذان لهما مصير واحد. [35] وفي نفس المناقشة حول نفس الموضوع قال ام ذراف نائب برلماني من ولاية إرزاوم: في (معاهدة) سيفر وعدوا (البريطانيون) الكرد بأشياء كثيرة فيما يتعلق بالدولة الكردية. غير أنهم فشلوا... إنهم يحاولون مرة أخرى خلق كيان كردي في الموصل لتدمير

وحدتنا الوطنية... أستطيع أن اترك لهم بترول الموصل لكن ليس الكرد...". [36] وقد أدلى السيد سيرى (Sirri) بـ النائب عن ولاية إزمير بتصريحات أكثر وضوحاً حول موضوع الموصل وعلاقتها بالقضية الكردية:

"فقط إن البريطانيين غير مهتمين بهذا النائب عن ولاية إزمير الأرض (ولاية الموصل) للأسباب الاقتصادية وحدها. إنهم يريدون خلق وبذور شقاق وزرع بذور وخلاف في قلب أرضنا الإسلامية. وبعد خلق حكومة كردية في ولاية الموصل فسيعملون على تشجيع الكرد الإيرانيين للانضمام إليهم لكن قبل ذلك فسوف يقومون بدعوة الكرد التركية (سكان إقليم جنوب شرق تركيا) للانضمام إلى كيان كذلك. وحينئذ فإن تضحياتنا الكبيرة

التي بذلناها منذ أيام سيفر إلى هذا اليوم سوف تضيع". [37]

ومهما كان فإن المسؤولين الأتراك في مفاوضات لوزان، لم تغب عن بالهم عامل البترول ولم يتجاهلوها. فقد حاولوا استخدامها كورقة مساومة أما مع البريطانيين في مفاوضاتهم المباشرة أو مع الطرف الثالث في محاولة منهم زرع الخلاف بين الحلفاء الغربيين وممارسة ضغط على بريطانيا. في بداية مفاوضات لوزان، قال عصمت باشا للورد كرزن بأن دولته قد خرجت من حرب مدمرة وأن الموارد البترولية لولاية الموصل تنظر أن تكون من المقننات الفائقة الثمن بتمويل إعادة بناء تركيا. وهذه الحجة وكذلك

حقيقة كون تركيا فقيرة ومحتاجة إلى البترول عبر عنها في مناسبات عديدة في لوزان. [38] ومع ذلك فقد كان حرص تركيا أكثر حرصها على استخدام البترول كورقة لمساندة ودعم مخاوفه الأمنية ودعمها أكثر من حرصه على البترول ذاته. وفي رسالة رسمية من لوزان اشتكى كرزن بمرارة قائلاً:

"عصمت باشا كان يبذل مجهودات كبيرة بدون نجاح لإقناعي أو لتهديدي أو إجباري بتسليم ولاية الموصل إلى تركيا، بما في ذلك بكل تأكيد المنطقة المحتوية على البترول... وبعدما أدرك فشله، بعث بوكلاء له من ورائي وبعض من هؤلاء عديمو الضمير تماماً وغير أمناء لنا... حيث دخلوا في اتصالات مع اثنين من نواب البرلمان "السيد واطسن روترفورد، والسيد ميزوبانيت" واللذين ناقش معهم التنازلات في البترول وكذلك مصير

المنطقة التي تحت الانتداب البريطاني... "[39] وفي تعليق على نفس الحادثة قال عصمت باشا لرئيس إدارة مجلس النواب بأنه حصل على معاهدة مؤقتة مع بعض أصحاب المصالح من مستثمري البترول نوي الصلة بحزبه العمال البريطاني وهؤلاء رجال الأعمال البريطانيين وعدوه بأنهم سوف يمارسون ضغطاً على حكومتهم بقبول اهتمامات تركيا الأمنية في ولاية الموصل والاعتراف بكل حدود تركيا الحديثة كما هي منصوص عليها في الميثاق القومي. [40] ويظهر أن استراتيجية تركيا التساومية حول الموصل قد بنيت إلى درجة كبيرة على الافتراض بأنه يمكن شراء الحكومة البريطانية بالبترول. وفي مناسبات عديدة في لوزان حاول عصمت باشا إقناع كرزن بتسليم ولاية الموصل إلى تركيا، وفي المقابل ستصرف تركيا حسب إرشادات خبراء النفط البريطانيين فيما يتعلق بآبار البترول في الإقليم. [41] وعندما فشلت هذه الاستراتيجية حاولت تركيا إشراك أطراف أخرى النزاع. ولذلك حاولت توريث حكومة ولايات المتحدة الأمريكية عبر امتيازات شستر (Chester) والتي منحت للبنك العثماني الأمريكي الاستكشافية. غير أن هذه المناورة فشلت لأن بريطانيا امتلكت شركة البترول التركية التي كان لها امتياز في حقول بترول الموصل منذ عام 1914 وقد عقدت فعلا صفقات مع اغلب شركات البترول الأمريكية والأوروبية، وثبتت فشل امتيازات شستر . Chester Concessions [42]

### قضية الموصل في عصبة الأمم:

وخلال محادثات لوزان الأولى أثبت الطرفان بأنهما غير راغبين في التساوم فيما يتعلق بموضوع ولاية الموصل. ولذلك في 4 شباط (فبراير) عام 1923، اتفقت تركيا وبريطانيا على إخراج موضوع الموصل من جدول المفاوضات. وفي محادثات لوزان الثانية ظلت قضية الموصل العائق الرئيس في سبيل توقيع معاهدة سلام بين تركيا ودول التحالف. ولهذا السبب اتفق الطرفان على الانتظار تسعة أشهر لبدأ إجراءات التسوية المباشرة لقضية الموصل بين المملكة المتحدة وتركيا. ودمجت هذه الفقرة الثالثة

لمعاهدة لوزان في 24 تموز (يوليو) عام 1923. [43] وبعد الفشل في إيجاد تسوية للنزاع في غضون الفترة المذكورة، أبلغت الحكومة البريطانية عصبة الأمم في 30 آب (أغسطس) عام 1924 بأن الطرفين فشلا في تحقيق التسوية وقررت لجنة عصبة الأمم أن (خط بروكسل) Brussels Line الحالة الراهنة في الحدود بين العراق وتركيا هو الذي سيظل الفاصل الحدودي المؤقت إلى حين الوصول إلى التسوية النهائية لنزاع الموصل. وفي دورتها 30 عام 1924، وافقت لجنة عصبة الأمم المعنية بالموضوع إنشاء لجنة تقصي الحقائق لزيارة المناطق المتنازع عليها لجمع المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار حول وضع الولاية.

[44]

وقبيل وصول اللجنة إلى ولاية الموصل في شباط (فبراير) عام 1925 م اتخذت كل من تركيا والحكومة العراقية المدعومة من جانب بريطانيا عدة تدابير بغرض تعزيز موقفيهما وتقويته في أوساط الكرد. وفي كانون الثاني (يناير) عام 1925، قام وزير الداخلية العراقي بجولة في إقليم جنوب كردستان ووعده بأن الحقوق الوطنية الكردية سوف يتم

الاعتراف بها إذا هم قرروا البقاء داخل العراق.<sup>[45]</sup>، وتبع هذا عقد مؤتمر في أربيل أعده المسؤولون السياسيون البريطانيون في المقاطعات الكردية. وقرر المؤتمر: 1- تقديم تعويضات سخية إلى القبائل الكردية التي تأثرت قراهم ومحاصيلهم أثناء الحملات العسكرية التأديبية التي قامت بها القوات البريطانية والعراقية المشتركة ضد الكرد الذين ساعدوا الشيخ محمود؛ 2- قام الملك فيصل بجولة في المنطقة لإعطاء ضمانات للكرد فيما يتعلق بحقوقهم القومية داخل العراق؛ 3- المستشارفون (حكام الولايات) في المقاطعات الكردية في ولاية الموصل ستمنح لهم تفويضا أكبر في تسيير الأمور؛ 4- سيتم وضع خطط فورية لمواصله مد خط السكك الحديدية التي بناها البريطانيون إلى أعماق كردستان من أجل إقناع الكرد بأن الحكومة البريطانية لا تتوي مغادرة المنطقة؛ 5- وأخيراً تم الاتفاق على اتخاذ عدة تدابير عاجلة للتصدي لأي جهود تركية لخلق عدم الاستقرار في كردستان

في أثناء إجراء اللجنة التحقيقات في المنطقة.<sup>[46]</sup> وفضلاً عن ذلك، وفي محاولة لنهج سياسة تقدمية في شئون الموصل تمكنت المخابرات البريطانية من الاتصال بأزادي، النادي القومي الكردي في جنوب شرق تركيا لتنظيم عصيان وتمرد داخل الوحدة 18 من قوات المشاة المتمركزين في الحدود. وكان هذا ضربة قاسية لخطة تركيا الهادفة إلى إتباع سياسة

تقدمية في ولاية الموصل عندما تكون استطلاعات اللجنة جارية في المنطقة.<sup>[47]</sup> وزعمت الحكومة البريطانية بأن القضية المتنازع عليها هي مجرد رسم حدود والتي

لا تستوجب إجراء استفتاء.<sup>[48]</sup> وعلى الرغم من أن لجنة التحقيق اتفقت مع تركيا على أن النزاع ليس محصوراً على أمر رسم الحدود وأن المسألة هي تقرير الوضع النهائي للولاية، وقررت اللجنة إجراء استطلاعات منتخبة بدلاً من إجراء الاستفتاء، ولأن إجراء الاستفتاء

كان من المتوقع أن يواجه صعوبات فنية غير ممكنة الحل.<sup>[49]</sup> وفي المرحلة المبكرة من التحقيق تركيا تفضل إجراء استفتاء في الولاية كوسيلة

لتسوية النزاع.<sup>[50]</sup> وعارض البريطانيون هذا الرأي حجة أن أغلبية السكان في ولاية الموصل أميون من رجال القبائل، وعدم وجود أجهزة مناسبة لإجراء الاستفتاء، وأن إجراء الاستفتاء قد يؤدي إلى تهيج القبائل لخلق اضطرابات في الأراضي المتنازع عليها، وأخيراً، فقد أجرى السكان في الولاية تصويتاً من أجل اتخاذ قرارهم في شأن وضع الولاية.

[51]

إن معارضة إجراء الاستفتاء تتبع من قناعة المسؤولين البريطانيين وشعورهم من أن الاستفتاء ستكشف بأن الأغلبية من الكرد يرغبون العودة إلى تركيا. وجادل المسؤولون البريطانيون في الحال قائلين بأن الكرد يحترمون القوة والجاه فقط. ويقول ادموندز مؤكداً هذا الزعم إن الكردي العادي يعرف أنه لو صوت ضد بريطانيا فإن احتمال معاقبته بفعله ذلك بعيدة أو مستبعده، وأما إذا صوت ضد تركيا، فإن الأخير سوف يقوم بمعاقبته. [52]

ونطق اللورد تمسون السكرتير للمستعمرات، عن مخاوف مماثلة. وأضاف يقول: "ولذا فهو (أي الكردي) سيصوت لصالح تركيا ويثق بطيب خلقنا". [53]

ويذكر السيد آر. كلاك جون سون سبباً مختلفاً لتردد البريطانيين في إجراء الاستفتاء ويقول:

"إن وجهة نظر بريطانيا متناقضة. ومع أن كرزن أحجم بكل حرص عن ذكرها. لا بد أن يكون قد أدرك أن الاستفتاء سيكون كارثة للسياسة البريطانية. إن الغالبية العظمى من الكرد في الولاية يريدون الاستقلال، أو على الأقل ضمان الحكم الذاتي؛ ولن يقبلوا تحت أي نوع من الظروف بأن يحكموا من قبل العرب". [54]

إن وجهة نظر جونسون هذه عن موقف البريطانيين المتعلق بالاستغناء تؤيدها رسالة كتبها السيد أرجاردين المساعد المستشار البريطاني المصاحب لوفد لجنة التحقيق. وقال بأنه إذا كانت لرغبات الكرد أن تؤخذ في الحسبان، "فإن عدد ضخم" قد عبروا عن رغبتهم في دولة كردية ذات حكم ذاتي تحت ظل البريطانيين أو عصبة الأمم. [55] وفضلاً عن هذا فإن تقرير اللجنة لـ تموز (يوليو) عام 1925 عن نتائج تحقيقاتها في الأراضي المتنازع عليها يؤكد وجهة النظر هذه. ويقول التقرير إذا كانت الاعتبارات الجنسية (العرقية) ستؤخذ كالعامل الوحيد في تقرير مستقبل الولاية، فإن إنشاء دولة كردية مستقلة سيكون شريعياً.

[56] ومن الأمور المستأثرة بالاهتمام أن الأتراك لم يكن لديهم أي مخاوف جدية من احتمال أن يختار الكرد إنشاء دولة كردية منفصلة. وسبب هذا يعود جزئياً إلى إدراكهم أن القوميين الكرد غير موحدين وأنهم نخبة صغيرة محصورة في السليمانية، والزعماء

القليلون مع رجالهم القليلين منقسمون في ولائهم كذلك. [57] ويبدو أن الأتراك انقسموا على شقين في حصول تصويت لصالح الرأي الموالي لتركيا إذ تمت إجراءات الاستفتاء فقد كانت لديهم حسابات مبالغ فيها عن عدد الأتراك (التركمان) الساكنين في ولاية الموصل. والدليل على ذلك هو أن تركيا ادعت باستمرار بأن عدد التركمان في قسم السليمانية هو

32.900. غير أن تقرير اللجنة تقول بأن عدد التركمان شخصان فقط. [58]

والتعليقات المختلفة المذكورة عن سبب معارضة البريطانيين لإجراء الاستفتاء لها شيء من الصحة. فالغالبية من السكان كما يزعم البريطانيون أميون من رجال القبائل

الكردية. فقد لا يتمكنون من المشاركة في الاستفتاء أو أنه لا توجد الأجهزة الضرورية لإجراء الاستفتاء الذي سيكون معتمداً وغير مزور لرغبة سكان الأراضي المتنازع عليها. ولذا، فإن الموقف البريطاني لا يمكن إغفالها. ومع ذلك، ينبغي الملاحظة هنا أنه في عام 1921م أجرت الحكومة البريطانية استفتاء في كل العراق لانتخاب فيصل بن حسين ملكاً للعراق. وعلى هذه الصورة فإن رأى تركيا أيضاً صحيح وسليم، فتقرير مصير منطقة ما تحتوي على المليون من النفوس يستدعي الاستفتاء أيضاً. وصحيح أيضاً أنه كان لدى الحكومة البريطانية بعض المخاوف من أن نتيجة الاستفتاء قد تدعو إلى إقامة حكم ذاتي كردي وأن طلباً إجماعياً شعبياً كهذا من جانب الكرد سوف تضع السلطات البريطانية في العراق، الذين اختاروا أثناء فترة ما بعد مؤتمر لوزان الدمج الكامل للمقاطعات الكردية إلى العراق، في وضع مربك. ومع وصول اللجنة إلى كردستان في شباط (فبراير) عام 1925م ازدادت نشاطات الجماعات الموالية لتركيا في ولاية الموصل عبر الحدود. وشرعت اللجنة السرية الموالية لتركيا في الولاية في العمل بنشاط، وخاصة أولئك الذين يتزعمهم زعماء تركمان المشهورون في كركوك وأربيل. وفتاح بيك، وناظم نفطجي زاده، وهما عضوان من المنطقة واللذان كانا يمثلان الولاية في عام 1924 في المجلس الوطني الأعلى في أنقرة أن القائدين المذكورين استخدموا فوزهم في ولاية الموصل لتشجيع العناصر الموالية لتركيا بإعلان تعاطفهم مع تركيا. [59]

ولذلك بدأ كثير من الزعماء الكرد في الحدود في تحدي السلطات البريطانية بنحو علني. هذا التحدي من جانب الكرد يرجع جزئياً خوفهم من أن تركيا قد تعود إلى المنطقة وتنتقم منهم. مثلاً، ونشرت بياناً في أربيل تقول:

"أيها المسلمون الكرد هؤلاء اعتقدوا أنكم لا تعرفون قداسة دين محمد وحرمة... ومن أجل خلق العداوة والحرب بين الجماعتين (الكرد والأتراك) قاموا بإنشاء حكم ذاتي لمصالحهم فقط، متجاهلين بأن الكرد والأتراك إخوان في الدين وأنهم أمة واحدة. وعندما أدرك البريطانيون هذه الحقيقة الغوا الحكم الذاتي وقذفوا بالقنابل قلب مدينة السليمانية، وقتلوا أولادكم ودمروا ممتلكاتكم... إن الأتراك يعودون لإنقاذكم من الكفار... قولوا للجنة (لجنة التحقيق) نحن مسلمون ونعيش معاً مع المسلمين الأتراك، الذين يخدمون الإسلام، لا نريد أن نعيش مع العرب والكفار... فإن ساندتم الحكومة العراقية فإنكم ستكونون حلفاء للعرب والكفار... ولن ينفعكم الندم." [60]

لقد جمع هذا البيان بين إثارة العواطف الدينية والتحذير من العواقب الرهيبة في حالة مساندة السلطات البريطانية من قبل الكرد، قد رافقها نشر الشائعات. فقد قيل للكرد مثلاً، بأن الشيخ محمود قد أحتل السليمانية مرة أخرى، وأن عدداً كبيراً من القوات التركية قد عبروا

الحدود في بلدة زاخو. [61] ويبدو أن هذه كان لها صدى كبيرة في سكان شمال العراق. وفي آذار (مارس) عام 1925م كتبت السيدة بيل بأن التهديدات التركية ودعاياته كان لها

أثار معينة في الكرد وقد استحوذت عليهم كثيرا بمساعدة "أشخاص سيئين" [62] وقد استمرت الاتصالات التركية في أوساط قبائل الكرد في الحدود مع تركيا في بهدينان بصفة خاصة، واجتمع الزعماء الدينيون والوجهاء في الحدود الشمالية ووافقوا على سياسة عصيان مدني عام وذلك عن طريق رفض دفع الضرائب إلى حكومة العراق، فضلاً عن ذلك قام عدد من الزعماء في المنطقة بالاتصال بالقائد التركي على الحدود معبرين عن

استعدادهم للقتال إلى جانب تركيا، إذا قرر الأخير عبور الحدود. [63] وفي غضون ذلك استغل مصطفى كمال حادث الثورة المعادية للكمالية التي قادها الشيخ سعيد في جنوب شرق تركيا كذريعة لحشد حوالي خمسين ألفاً من قواته وقوات أخرى غير نظامية على

الحدود. [64] ويبدو من هذا أن تركيا كانت تحاول إتباع سياسته الهجومية المعتادة وذلك بحشد أكبر عدد من قواته النظامية لممارسة ضغط على العدو وإرسال زمرة من القوات غير النظامية عبر الحدود لحرب الإنهاك والاستنزاف. وهذه هي الوسيلة التي استخدمتها تركيا لإجبار فرنسا على الانسحاب من منطقة غازي عينتاب (Gaziantep) في شرق تركيا وكذلك في إجبار اليونان للخروج من ازمير. وظنت تركيا أن إرسال "جنوداً" (قوات غير نظامية) عبر الحدود الشمالية لشن هجمات متزامنة مع هجمات الكر والفر التي يشنها الشيخ محمود في الجانب الشمالي الشرقي للحدود قد تجبر البريطانيين على الخروج من ولاية

الموصل. [65] والقصد من حشد القوات أيضاً إظهار تصميم تركيا على ادعائها لولاية الموصل، وأراد مصطفى كمال أن تكون لهذه "تأثيراً معنوياً" على مناقشات لجنة التحقيق.

[66]

ولجأت الحكومة البريطانية هي الأخرى إلى التلاعب مع الكرد واستغلالهم. وقبل وصول لجنة التحقيق اتفق المسؤولون البريطانيون مع الكرد في عمل ترتيبات معينة وتم تشجيع الكرد الموالين لبريطانيا في السليمانية لتكوين جمعية مدافعي وطني سليمانية (الجمعية القومية للدفاع في السليمانية) ونشرت صحيفة زيانه ون (Zhiyanawa) آراءهم. كما نشرت افتتاحيات ومقالات تُذكر فيها الكرد بالعذاب والشقاء خلال فترة سيطرة الترك

السابقة، وأكدت الصحيفة الحاجة إلى وجود صداقة بين بريطانيا والكرد. [67] فضلاً عن ذلك عندما كانت لجنة التحقيق في السليمانية وعبرت عن استعدادها للقاء بالشيخ محمود، قام المسؤولون البريطانيون بمعارضة ذلك محتجين بأن لقاء كهذا سوف يعطي الشرعية لثورة الشيخ محمود في أعين الكرد وسيؤدي إلى تعقيد مهام اللجنة في المنطقة.

وفي كركوك تم اعتقال سيد أحمد خانقا الموالى لتركيا. وجيء بزعماء طلباني الكردية وعدد من الوجهاء ورجال الدين والشخصيات البارزة من قبل المسؤولين البريطانيين ليعبروا عن استيائهم للجنة فيما يتعلق بإلغاء الأتراك الخلافة. وتم اتخاذ إجراءات مماثلة في أربيل. وأعطيت صلاحيات واسعة للكابتن ليون الضابط السياسي في

الموصل باعتقال كل العناصر الموالية لتركيا ونفيهم.<sup>[68]</sup> وفي لواء الموصل كان العرب المسلمون والمسيحيون والكرد الزيديون في أغلب الحالات هم الحريصون بقوة على الوحدة

مع العراق. وابتعد جزء كبير من الكرد من مصطفى كمال بسبب إغائه الخلافة.<sup>[69]</sup> وتم سجن الزعماء المواليين الذين أظهروا ولاءهم لتركيا ورفضوا دفع الضرائب أو تم نفيهم وخربت قراهم بالقنابل وأحرقت من قبل المجندين الآشوريين المرتزقة. وكانت حملات القمع واسعة النطاق حتى أن الشيخ أحمد من برزان كتب إلى الحكومة العراقية في 10 من شهر مارس (مايو) 1925 قائلاً لهم: إذا لم تتوقف حملة الغارات فسيكون هو و عدد من

القبائل مجبورين على الهجرة الجماعية إلى تركيا.<sup>[70]</sup> فضلاً عن ذلك، كانت عمليات الاعتقال والنفي تجري على نطاق واسع في ولاية الموصل حتى أن لجنة التحقيق وجهت

شكاوى إلى كل من المسؤولين البريطانيين والحكومة العراقية حول الموضوع.<sup>[71]</sup>

بالمقارنة مع تركيا كانت الحكومة البريطانية لها الأفضلية بالنسبة للعلاقة مع الكرد أثناء الصراع على الموصل. في عام 1925 م كان بعض الكرد قد أوجدوا لأنفسهم مصالح في الحكومة العراقية، وذلك عن طريق انتخاب ممثلين أكراد في المناطق الكردية إلى مجلس النواب العراقي. فضلاً عن ذلك وعد الملك فيصل بضمان الحقوق الثقافية الكردية إذا قرر الكرد البقاء داخل العراق. وحذرت وسائل الإعلام البريطانية والعراقية الكرد بأنه

إذا انضموا إلى الأتراك فسوف يفقدون حقوقهم الوطنية التي كفلت لهم في العراق.<sup>[72]</sup> وأخيراً، وفي محاولة لطمأنة وجهاء المدينة والزعماء الذين امتلكوا الأراضي بصورة غير رسمية، ومن أجل كسبهم إلى جانب بريطانيا في النزاع، طلبت الحكومة البريطانية من

الحكومة العراقية أن لا تفتح سجلات الأراضي أثناء وجود لجنة التحقيق هناك.<sup>[73]</sup>

لكن الحادثة التي كانت لها آثار بالغة في موقف الكرد خلال النزاع على الموصل هي ثورة عام 1925 في أوساط الكرد في تركيا. فمنذ مؤتمر لوزان، كان الأتراك يصرون بكل قوة على أنهم والكرد متحدون في الجنس والدين وقد زعموا أن العلاقات التركية- الكردية كانت ممتازة دائمة. وثورة شهري آذار-ونيسان (مارس-أبريل) عام 1925 التي قادها الشيخ سعيد ومن ثم الوحشية التي تم بها قمعها هدمت كل الأسس التي بنيت عليها تركيا ادعاءاته لولاية الموصل. وجاءت الثورة بصفة خاصة في زمن غير مناسب للأتراك وبذلك

أيدت الادعاءات البريطانية القائل بأن الكرد لا يريدون أن يحكمهم الأتراك.<sup>[74]</sup>

وبينما كانت لجنة التحقيق تقوم بجولة في المناطق الحدودية، كانت المئات من اللاجئين الكرد يعبرون الحدود من تركيا إلى داخل العراق يحملون معهم روايات عن فظاعة الأتراك ووحشيتهم ضد الكرد. وكان هذا ضربة لسمعة تركيا في أوساط قبائل الكرد

على الحدود، والذين كانت غالبيتهم من المواليين لتركيا.<sup>[75]</sup> ونقلت صحيفة زيانه ون أيضاً

أنباء عن حدوث مذبحة واسعة النطاق ضد الكرد في تركيا وكذلك نقلت نبأ محاكمة الشيخ سعيد وإعدامه مع عدد آخر من زعماء الكرد في شمال كردستان. وهذه الحادثة أبعدت الشيوخ الدينيين، الذين كانوا يدافعون سابقاً عن قضية تركيا في ولاية الموصل، عن موقف حكومة تركيا. [76] وفي الواقع بالغائه الخلافة وقمعه ثورة الشيخ سعيد، قد قطع مصطفى كمال جذور ادعاءاته لولاية الموصل. ولاحظ جريدة قائلًا أن قيام ثورة الشيخ سعيد بالثورة والوحشية التي تمت بها لقمع الثورة، كانت لها بالتأكيد الفضل في حل المسألة لصالح بريطانيا. [77]

### الكرد وقرار حكم الموصل:

في 16 كانون الأول (ديسمبر) عام 1925، تبنى مجلس عصبة الأمم قراراً اعتمد بصورة رئيسية على توصية لجنة التحقيق، والتي قضت بضم ولاية الموصل للعراق. وكان هذا الحكم مرتبطاً بمجموعة من الشروط التي كانت لها آثار في مستقبل سياسة بريطانيا تجاه الكرد:

- 1- تعيين خط بركسل كفاصل حدودي بين تركيا والعراق.
- 2- ويطلب من بريطانيا إعداد معاهدة جديدة مع العراق وتقديمها إلى المجلس والتي ستمدد فيها فترة الانتداب لخمس وعشرين سنة إضافية إلا إذا تم قبول العراق عضواً في عصبة الأمم كما تنص على ذلك الفقرة 1 من الميثاق قبل انقضاء تلك الفترة؛
- 3- وطلب من الحكومة البريطانية تقديم تفاصيل عن التدابير الإدارية التي ستتخذ مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان الحقوق الثقافية للسكان الأكراد وكذلك توفير الالتزامات التي تضمن للكرد نوعاً من الإدارة الذاتية المحلية" [78]

إن إلقاء نظرة دقيقة لشروط قرار عصبة الأمم تبين بجلاء أثر قضية الكرد في نزاع الموصل. إن الدعوة إلى وضع معاهدة جديدة لتكون أساساً للعلاقات الأنجلو-العراقية لفترة خمس وعشرين سنة القادمة، كما متفق عليها في الشرط رقم 2 من قرار التحكيم، هي إلى درجة معينة تعد وسيلة من قبل عصبة الأمم يريد أن يضمن بذلك بأن الحكومة العراقية ستقوم بتنفيذ الفقرات المتعلقة بالحقوق الكردية وهذا الشرط كررته توصية لجنة التحقيق بأنه إذا انتهت فترة الانتداب بحلول عام 1928، كما هي منصوص عليها في المعاهدة الأنجلو-العراقية لعام 1922، بدون تكفيل الحقوق الكردية، "فإن غالبية السكان" يختارون

الحكم التركي بدلاً من الحكم العربي. [79] وفي 13 كانون الثاني (يناير) عام 1926 تم توقيع معاهدة جديدة بين العراق والمملكة المتحدة في وسط معارضة شعبية عامة في العراق. وطبقاً لإيرسكين صاحب كتاب-ترجمة حياة الملك فيصل، فإن الملك قد أجبر على قبول المعاهدة الجديدة والتي تمدد فترة الوجود البريطاني في العراق. وقد قيل للملك بكل

وضوح أنه إما يوقع على المعاهدة الجديدة أو يفقد كردستان. [80] وهذا دليل آخر على كيفية استخدام الفكر القومي الكردي من قبل الإنكليز الذي زرعه بين الكرد، التي غداها البريطانيون، الآن كذريعة لتمديد فترة بقاءهم في العراق. ومن جانب استخدم القوميون العرب في العراق لاضطهاد الكرد وليكونوا سداً في وجه مصطفى كمال.

وفضلاً عن ذلك، أشارت لجنة التحقيق إلى أن الكرد عامة يفضلون الحكم الذاتي تحت الإدارة البريطانية. ومع ذلك، يبدو أن البريطانيين استخدموا نفوذهم لدى اللجنة وبعد ذلك استخدموه لدى المجلس أيضاً، للتغاضي عن هذا الطلب من قبل الكرد. وبعد مؤتمر لوزان، أرادت بريطانيا اختصار المطالب القوميين الكرد التي سماها البريطانيون بـ "الشروط العملية" التي أصبحت فقط حقوق ثقافية وإدارة محلية وكانت هذه السياسة

منسجمة أيضاً مع أهداف سياستهم في إيران وتركيا. [81] وهذه الملاحظات الآتية للسيد دوبيس في شباط (فبراير) عام 1926 يساعد في إلقاء مزيد من الأضواء على سياسة فترة ما بعد لوزان:

"... كانت الحقيقة أنه في أثناء الحرب، وبينما كان التوقيع على معاهدة سيفر ممكناً، كانت حكومة جلالته ببذل جهود كبيرة في تشجيع القومية الكردية التي كانت نتائج سلبية على مصالحتنا والسياسة الحاضرة... مهما كان فهي محاولة للابتعاد عن أي... سياسة انفصالية من جانب الكرد في العراق. وإن حكومة جلالته ملتزمة بأن ترى أن مطالبهم المعقولة فيما يتعلق باستخدامهم للغتهم القومية وكذلك تعيين المسؤولين الكرد في المناطق الكردية... قد نفذت من قبل الحكومة العراقية".

وطبقاً لما ينص عليه الشرط رقم ثلاثة من قرار التحكيم، فإن الحكومة البريطانية مطالبة بأن توفر "الضمانات" و"التدابير الإدارية" لكفالة حقوق الكرد في العراق. إن التوقيع على معاهدة عام 1926 الانجلو-العراقية بعد ثلاثة أسابيع فقط من تسوية الموصل التي ألزمت بريطانيا بالإشراف على سير تنفيذ الحكومة العراقية لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الكرد، كانت الخطوة الأولى التي أشارت إلى استعداد الحكومة العراقية والبريطانية على

الوفاء بالتزاماتهم. [82]

وفي المأدبة التي أقيمت في مقر المندوبية البريطانية بمناسبة التوقيع على المعاهدة الجديدة، ألقى السيد بي. بوردلون المندوب السامي المؤقت خطاباً كان قد أُجيز سابقاً من قبل اميرى (وزير المستعمرات)، يذكر فيها الحكومة العراقية بوعودها المنصوصة عليها في شروط قرار تحكيم الموصل. وأضاف قائلاً:

"إن هدف الحكومة العراقية يجب أن يكون هو جعل كل العراقيين مواطنين صالحين. وسيتم عمل هذا بصورة أفضل عن طريق تشجيعهم لا عن طريق تثنيتهم عن الاعتزاز بلغتهم أو عرقهم كأفراد. فالكردي ليس عربياً كما أن الرجل الاسكتلندي ليس رجلاً إنجليزياً؛ ستجعله مواطناً عرقياً جيداً لا عن طريق إجباره على اتخاذ الطريقة العربية في

الكلام والتصرف... بل بإعطائه الفرصة والتشجيع ليكون فرداً كردياً جيداً. [83]

وفي رده على هذا الخطاب كرّر الملك فيصل استعداد حكومته لتنفيذ جميع التزاماتها المندرجة تحت قرار التحكيم في قضية الموصل. وأضاف الملك قائلاً: "إن من بين أول الواجبات على كل مواطن عراقي حقيقي هو تشجيع أخيه الكردي العراقي ليتمسك بوطنيته... وليكونوا أعضاء نشطين في وطن مشترك لهم والتركيز على وحدتهم وتعاونهم فيما بينهم." [84]

وفضلاً عن ذلك، ففي 21 كانون الثاني (يناير) عام 1926 ألقى السيد عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء العراقي خطاباً أمام مجلس النواب، كرر فيه الخطابين المذكورين أعلاه من قبل المندوب السامي والملك فيصل:

"نحن على وعي بأن... الحكومة قد حددت سياستها تجاه الكرد... وإنه من واجبنا أن نعطي شعوب الشمال حقوقهم، بصورة مرضية ومنسجمة مع مصالح دولتهم... سيداتي، إن هذا البلد لن يستطيع العيش ما لم يعط كل عناصر الشعب العراقي حقوقهم. وكلنا يعلم أن الحكومة التركية قد عانت من الخلاف والشقاق والتمزق لكونها اغتصبت حقوق العناصر الأخرى الموجودة... وليكن مصير الأتراك درساً لمن اعتبر." [85]

وهذه الخطابات تبعتها أوامر الحكومة المرسلة إلى جميع الوزارات بشأن تنفيذ السياسة الكردية الجديدة للحكومة. والتركيز العمومي على الخطابات الثلاثة المذكورة أعلاه هي أن الحكومة العراقية يجب أن تعمل على إعطاء شعور وطني للكرد بجعلهم عراقيين لكن لا يعرب الكرد. فهل ألقيت هذه الخطابات لمجرد إرضاء لعصبة الأمم أم أنها تعبير لسياسة بعيدة النظر؟ ومما كانت من الدوافع السياسية لهذه التصريحات، حيث كانت لها آثاراً في مجريات الأحداث في كردستان خلال السنوات من عام 1927 - 1931.

في كانون الثاني (فبراير) عام 1926، كان تصور الحكومة البريطانية أن الحكومة العراقية هي ماضية فعلاً في متابعة سياستها بإعطاء ضمانات الحقوق الثقافية للكرد وأن هذه السياسة ليس لها علاقة كبيرة بمسألة الالتزام بالشروط المنصوصة عليها في قرار تحكيم مسألة الموصل. ولتجسيد وجهة النظر هذه، في 24 شباط (فبراير) عام 1926 رفعت الحكومة البريطانية مذكرة إلى عصبة الأمم والتي تحتوي على تفاصيل الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة العراقية لإرضاء التطلعات القومية للمعتدلين من الكرد. وأشارت المذكرة من بين أشياء أخرى أن أغلب المسؤولين الرسميين في المقاطعات الكردية هم من الكرد وأن الحكومة تحاول دائماً أن لا يتم تعيين مسؤولين عرب في هذه المناطق إلا في حالة وجود أصحاب كفاءات من بين الكرد. [86]

## الخلاصة:

فمجمال القول؁ إن سلساة برلسانفا أثناء أزمة الموصل كانت إلى حد بعفا متأثرة برغبة الحفاظ على مصالحها الإمبرفالففة مثل البترول وكذلك السيطرة على المنافذ الءفوية فف المنطفة. وتركفا من جانب آخر كانت قلقة بنحو رئفس من تشجع الحكومة البرفسانفة للقومية الكردفة فف ولاة الموصل الفف كانت ففبرها تهففاً لمصالحها الوطنية وكونها ضربة موجهة إلى سلساتها المتمثلة فف صهر الكرد التابعفن لها فف دولتهما القومية. وقضية الموصل كانت أول مظهر للمشكلة الكردفة فف سلسات الشرق الأوسط.

[1] Documents on British Foreign Policy (Hereafter DBFP) Ser. La li 246, Teleg. No. 130 & 1. November, 1925 Lindsay to chamberlain; Kadir Misrogly Lozan Zafer Mi Hezim et Mi? (Istanbul: Sebil Yayinlari, 1979), 111 - 112; Annold Toynbee "Anqora and British Empire in the East" The Contemporary Review (June 1923), P. 680; Vladimir Minorsky "The Mosul Question" American Library in Paris Bulletin, (1923) P. 31; Anon, "Reflections on Mosul Problem", Journal of the Royal Central Asian Society 13 (1926): 4.

[2]- Great Britain, Foreign Office, Lausanne Conference on Near Eastern Affairs, 1922 - 23: Rewards of Proceedings and Draft Terms of Peace (CMD. 1814) (London: HMSO, 1923: 262 - 64).

[3]- "A Tedisus And Perilous Controversy: Britain And The Settlement of Mosul Dispute, 1918 - 1922" Middle Eastern Studies 17 (April 1981): 257.

[4]- F O. 371/111, Memo No. E 51/G "Russia's Communist Activities on Iraq Frontier" 4 January 1925, British Embassy, Constantinople.

[5]- Tonybee, 688.

[6]- House of Commons (hereafter H. G) Parliamentary Debate 189: 2080; F O 371/10826 "Mosul" Memo No. 840. 16 November 1925; Dudley Heathcote "Mosul and Turks", Fortmighthy Review 124 (1925): 611; Spences Willliam "The Mosul Question in International Relations" Unpub. Doctoral dissert, American University Washington, 1965: 66.7 "Mosul the Desired" Literary Digest, 17 February 1924: 12; Opposition to the government's Mosul Policy was widespread throughout the country.

كانت المعارضة ضد سياسة الحكومة في الموصل واسعة النطاق في كل أرجاء الدولة. فقدمت عدد من الصحف والمجلات والجرائد الرئيسية تعليقاتها عن أمير مهندس السياسة البريطانية حول الموصل ووصفوها "بالمبتر، وبالمتحرف في هدم المباني لبناء الشوارع كما وصفوه بمثير الحرب".

See: Leo Amery, My Political Life 2 Vols. (London, 1953) 2: 328.

[7]- F O 371/10826 "Mosul" Memo. No. 840, 16 November 1925; H. C. Parliamentary Debate 189: 2080.

[8]- Cabinet Paper. 24/175 No 472, Iraq and the Mosul Question" 10 November 1925.

وعرضت الصحف العالمية قضية الموصل على أنها معركة بين تركيا والعراق حول السيطرة على مخزونات البترول في المنطقة، لكن السلطات البريطانية نفست بشدة هذه المزاعم. وكتب السيد سينش وليام قائلا: إن مسنولي الإدارة المدنية في الحكومة المدنية سواء في المناصب العليا أو المتوسطة من صناعات السياسة الذين سجلوا مذكراتهم وانطباعاتهم في أيام أزمة الموصل أو ما بعدها كانوا متفقين بالإجماع على التأكيد أن البترول لم يكن له أهمية في الموضوع.

[See: Fadil Hussein, Mushkilat al-Mosul (Baghdad, unv. Press. 1977), Rezza Nur, On aide of

وكتب رزا نور مساعد مقرب لعصمة باشا في محادثات لوزان وأحد أعضاء رئاسة البرلمان التركي يقول بأن البريطانيين كانوا ينفون بإصرار بأن موقفهم تجاه قضية الموصل متأثر بعامل البترول.

[See: Hayat Ve Hatairatim, 3 Vols. (Istanbul: Isaret-Yayin 1922): 11: 251.

[9]-H. Meycher Imperial Quest for Oil: Iraq 1910 - 1928 (London: 1976): 131 - 32; Peter Shuqlett, Britain in Iraq 1914 - 1932 Ithica Press, 1976: 79 - 80?; M. Kent Oil and Empire British Policy and Mesopotemia Oil 1900 - 1920 (New York: 1976): 127; William Stivers, Supremacy and Oil (Ithica: Cornell Univ. Press, 1982) 168 - 69.

[10]- F O. 424/256 DBFP. No. 334.10: 165; Spencer William. 64; Noel Walter Spencer. "The Diplomatic history of Iraq 1920 - 1932" Unpub. P.H.D dissertation. University of Utah. 1979: 165.

[11]- Cab. 24/175 No 472 "Iraq and the Mosul Question" 10, November 1925.

[12]- League of Nations Question of Frontier Between Iraq and Turkey: Reports Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 3ed 1924 (C. 400. N. 147. 1925 VII): 7.

[13]-F O. 371/Intelligence Report No. 12, 1 November 1923; al-Istiqlal No. 262. October 1924; al-Amal. No 33.8 November 1923; Times (London) 8 August 1925.

[14]- David Lioyad George, War Memories of David Lioyd George 4 Vols. Boston: Brown & Company 1934), 4: 1038.

[15]-British High Commission fields (heareafter BHCF) 13/14 Events in Kurdistan Vol. 2. No. 1072 14 May 1921. Political Officer (heareafter PO) Sulaimani to High Commissioner Baghdad; FO. 371/6346 Teleg. No. 201. 9 January 1921; P. Graves, The Life of Sir Percy Cox (London..?.....1942): 278 - 79.

[16]- Robert Olson, The Emergence of Kurdish National and Shaik Sa'id Rebellion 188 - 1925 (Austin: Univ. of Texas Press. 1989): P. 26 - 27; Bulent Demirbas, Mosul Kerkuk Olay Ve Osmanli Imrator Luqunda Kuret-Meseles-(Istambul: Arba Arastirm Basin, 1991): 38 - 9; During the period 1918 - 1921.

في أثناء الفترة من عام 1918 - 1921 كان مصطفى كمال يحظى بتأييد الغالبية العظمى من زعماء الكرد وشيوخهم. وقد اعتبر الزعماء التقليديين الكردية بصورة لانفة التحالف هم من المناصرين للأمر ولا يحبذون الكرد.

(Martin Van Bruinessen Agha Shaikh and the State. On the Social and Political Organization of Kurdistan (Utrecht. 1978); 375 - 76.

[17]- Belch Shirko, Al-Qadiya al-Kurdiya (Beirut, Dar al-Katib, 1986) 93 - 94; Suriya Badr Khan the Case of Kurdistan Against Turkey (Philadelphia, 1928): 145; kemal Madhar Kurdistan Fi Sanawat al-Harbal-'Alamiya al-Ula tr. From Kurdish Muhammad Molla Karim. (Baghdad: ? 1984): 117 - 19.

[18]- Mim Kemal Oke: Mosul Kurdistan Sorunu 1918 - 1926 (Istambul: Iz yayinlik 1925): 78 - 9.

[19]- هذه الثورة أو الانتفاضة في كردستان تم تحريضها من قبل الجماعة المتمركزة في استنبول المعروفة باسم تعال في التركي -I الشمشحات أي (الجمعية من - أجل النهوض والتقدم في كردستان) وكان القوميون الكرد قد أو عزوا بمعاهدة سيفر التي وعدت بحكومة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا المنطقة ذات الغالبية الكردية في تركيا (الأناضول) فكلما من الوثائق البريطانية والتركية تؤكد التورط اليوناني في الانتفاضة والتي قمعتها القوات الكمالية قبل انتشارها إلى باقي أجزاء كردستان التي تخشى تركيا منها كثيراً. ولمزيد من التفاصيل عن هذه الانتفاضة، انظر

See: كردستان التي تخشى تركيا منها كثيراً. ولمزيد من التفاصيل عن هذه الانتفاضة، انظر Olson: 33 - 37; M. Serif Firat Doqu Illeri Ve Varto Tarihi (Istanbul: Saka Matbacusi, 1948); Kamal Kocqiri Halk hareket-i 1919 - 1921 (Istanbul: Kamal Basim Ya Yim 1992); Turk Buyuk Millet Medisi (TBMM), Gizli Celse Zabihari, Ikinci Celse 21 - 12 - 1923. S. 951; F. O. 371/ 6391 Teleq No. 821. (18 December 1921 Cox to Churchill.

[20]- ونقول الفقرة الأولى من ميثاق-I مليلي (الميثاق القومي) "بقدر ما هي ضروري فإن مصير القسم ... من داخل أو خارج تلك الأجزاء المسمى بمنطقة الهدنة - (مودروس) والتي تقطنها الغالبية العثمانية، متحدون في الدين والجنس والهدف والذين أشربت قلوبهم بمشاعر الاحترام المتبادل للحقوق الاجتماعية والعرقية لكل جانب... من داخل مجموعة واحدة لا تعرف الفرقة." والمقطع

الغالبية العثمانية أعلاه في العفرة تشير إلى الكرد في ولاية الموصل، ولمزيد من التفاصيل عن فكرة "Ottoman Majority" انظر

See: Ali Fuad Cebesoy, Misak-I Milli Istanbul, 1982; Mustafa Kemal, Atatuken Soulev Ve Demecler: cilt. 5. (Ankara, Turk 10 Inklapi Tarihi Institutu, 1972.

[21]- A. Modern History of Kurds (London: 1-B. Touris, 1996): 187.

[22]- Ataturk Soybev Ve Demecleri 74

[23]- Ismet Pasha

صاحب عصمت باشا معه إلى لوزان كل من برنسي زاده، وفوزي بيد، وذولفي بيك. والأخير قال للمؤتمر بأن الكرد والترك إخوان ولهم دين واحد ومصير واحد، والكرد غير راغبين في الاستقلال. وأضاف ذولفي بيك "إن تركيا هي بلدنا" انظر

See: Zinar Silopi Mudhakarar tr. R. Ali (Beirut: Dar al-Kitab 1987): 71; وفي عام 1924 استقال ذولفي بيك من منصبه كنائب ممثل لولاية ديار بكر من المجلس الوطني الأعلى وانضم إلى القوميون الكرد الذين كانوا في ثورة ضد تركيا في تموز (يوليو) عام 1924. ألقى القبض على ذولفي بيك وأعدم.

See: Teleq. No. 572. (Constantinople 23 July 1924, Mr. Henderson to Mr. Macdonald cited in ed. Bilal Simsir Inqliz Belgeleriyla Turkiyede "Kurt Sorna" 1924 - 1938 Seyh, Agri Ve Dersim Ayoklammalari (Ankara, 1975): 3 - 5.

[24]- TBMM Gizli Celse Cilt. 31 January 1923 S. 1259; Gizli Celse Zabitlari Cilt. 3. 27. February 1923, In Mar.

في آذار (مارس) عام 1923 قال يوسف زيا باش نائب المجلس من بيفليس للمجلس القومي الأعلى: "كما لا يمكن تقسيم المادة العضوية إلى شريطين منفصلين فذلك لا يمكن أو لا يقبل أن تفصل ولاية الموصل عن باقي أجزاء تركيا. إن بعض القوى الأوربية يزعمون أن الكرد والأترك لن يستطيعوا العيش معاً. هذا ليس صحيحاً." وفي نفس الجلسة للمجلس الأعلى القومي قال السيد دوراك النائب البرلماني من إيرزروم تصريحات مماثلة: "... أنا مستعد بالتخلي عن الموصل (المدينة) لكن ليس باقي أجزاء الولاية والتي تقطنها الغالبية الكردية. فإن الاحتفاظ بهذه المناطق محتاج إليها لحماية وحدة الأترك والكرد في تركيا."

See: TBMM Zabir Ceridesi, Cilt. 4. 5. 163; وكتب رجا نور مساعد مقرب لكل من مصطفى كمال وعصمت باشا يقول في مذكراته في يوم من الأيام عندما كان هو وعصمت باشا في لوزان يناقشون شئون ولاية الموصل مع الحلفاء، وفي زلة لسان من عصمت باشا اعترف بأن والده جاء من بلبفس، مدينة كردية في جنوب شرق تركيا. ويبدو أن رجا نور قد أصيب بصدمة من جراء هذا الكشف.

See: Hayat Vehatputim 11: 333 - 34.

[25]- TTBBM, Gizli Celse. 7 July 1923: 550 - 51.

[26]- McDowall: 190.

[27]- Ziya Gokalp, The Principles of Turkism tr. R. Devereux. (Ankara, 1968): 13 - 15;

في السنوات من عام 1921 - 1925 كانت هناك مناقشات حية مستفيضة في تركيا عن مفاهيم المصطلحات التركسليك (التركسية) والميليت (القوم)، وفولك (الشعب). ويبدو أنه في عام 1924 وسبب تأثر مصطفى كمال بأفكار زياكو كالب والدكتور عبد الله سفندت، وهما مفكران رئيسيان في تلك الفترة، قد صمم رأييه وعزمه لبناء دولة تركيا العلمانية الحديثة.

- See: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford: Univ. Press, 1961): 318 - 55; S. Shaw, *History of Ottoman Empire and Modern Turkey 2Vols.* (Cambridge: Univ. Press, 1977): 375 - 78.
- [28]- Olsan: 43 - 45.
- [29]- F O 424/262 Teleq. No 331.28 April 1925 Lindsay to Chamberlain.
- [30]- Manchester Guardian, 11 June 1924.
- [31]- "Anqara and British empire in East": 686 - 87; Toynbee has expressed similar views on Mosul dispute. in *Survey of International Affairs* Vol. 25 (1927 *The Islamic World Since Peace Settlement*, London: 1928): 471 - 521.
- [32]- Times (London) 12 February 1926 "Iraq and Kurds"; H. C. Parliamentary Debate 189: 2100.
- [33]- Ed. Bilal Simsir, *Lozan Teleqraflari*, I: 2 Vols. (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1990) No. 291. 6 January 1923: 340 - 42.
- [34]- TBMM, Gizli Celse Zabıtlari, Cilt. 3,2 February 1923 S. 1923.
- [35]- TBMM Gizli Celse Zabıtlari, cilt 4, 5. 4 - 5.
- [36]- TBMM Zabıt Ceridesi cilt 3. 5. 163.
- [37]- TBMM. Zabıt Ceridesi cilt. 4. 5. 112.
- [38]- Lozan Teleqraflari. 1: 546.
- [39]- DBFP. 1/18: 445 - 6 cited in lozan Teleqraflari I: 380.
- [40]- Lozan Teleqraflari. INO. 177. 3 January 1923 Ismet Pasha to Rauf Hussein, I: 319.
- [41]- Hassan Yildiz, *Fransız Belqelerigle Serve Lozan - Mosul Uçgeninde Kurdistan* (Istanbul: Koral, 1990): 318 - 20; Reza Nur 2: 251 - 53.
- [42]- William Stivers, *Supremacy and Oil. Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order 1918 - 1930* (Ithaca = Cornell Univ. Press. 1982): 168 - 69; Demirgas = 76 - 78.
- [43]- For text of the treaty see: Great Britain Parliament, Foreign Office, *Treaty of Peace with Turkey and Other Instruments Signed at Lausanne on July 24, 1923; and subsidiary Documents Forming part of Turkish peace settlement (CMD 1929) London: HMSO, 1923*. Article 3 of the Treaty notes:  
الحدود بين العراق وتركيا يجب أن تحدد من خلال ترتيبات ودية تسوى بين تركيا وبريطانيا العظمى في مدة تسعة أشهر... في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين في الفترة المحددة أعلاه فإن النزاع سيحول إلى مجلس عصبة الأمم."
- [44]- League of Nations, "Minutes of the 30th session", Official Journal 11 (Oct. 1924): 1465. Hpe  
كانت لجنة التحقيق تتألف من توكي رئيس وزراء هنغاري سابق، والسيد واى سين، الوزير السويدي في بوشارست والسيد بولس عقيد في الجيش الاحتياطي البلجيكي. وكانت اللجنة يرافقها أيضا مساعدون بريطانيون وأترك.
- [45]- BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol. 5, "Minister of Interior's Tour of Kurdistan" Nov. 2, 1924; F O. 371/10068, Intelligence Report, No. 22 Iraq II November, 1924.
- [46]- F O. 371/10068, Intelligence Report, No. 22, Iraq, Nov. 1, 1924, BHCF 13/14, Events in Kurdistan Vol. 5, Desp. No. 4455, Oct. 18, 1924.
- [47]- Air 23/411, Desp. No. 1/929 AHQ, B. F. Iraq, Baghdad, Nov. 5, 1924, to Advisor to Minister of Interior, Desp. No. D 16, Nov. 8, 1924, 550, Baghdad to AHQ; F O 371/10068, Intelligence Report, No. 22, Oct. 21, 1924.
- [48]- League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, 17 - 18; Foreign Policy Association, Editorial Information Service, Foreign Policy Report, Vols. 1 - 2, 1925 - 26 (New York, 1966): 9.

- [49]- League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey: 39.
- [50]- League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey: 18 - 19.
- [51]- C. J Edmonds, Kurds Turks and Arabs (London, 1957), 402.
- [52]- "South Kurdistan", Journal of Royal Central Asian Society 12 ( 1925): 213.
- [53]- C. Johnson, "The Kurdish Question: A Study in Nationalism" unpub. M. A. Thesis, Georgetown Univ. 1954, 809.
- [54]- F O / 108235, Desp. No. E2731 / 62/65, May 9, 1925 Dobbs to Amery, Enclosure No. 1, The Final Diary of the British Assessor to the Commission of the League of Nations".
- [55]- League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, 78.
- [56]- Ibid., 78; BHCF 13 / 14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Conference on the Kurdish Qurstion'. Feb. 10, 1926 Baghdad.
- [57]- ?
- [58]- Air. 23/163, Desp. No. 1726, May 6, 1925.
- [59]- Air. 23/308, trans. of undated letter, distributed by a certain Hashim Nahid Arbili.
- [60]- Air. 23/163, Arbil Report, No. 31, May 11, 1925; F O. 37/10837, Confid. Teleq. No. 305 (Constantinople), April 15, 1925, Lindsay to Chamberlain.
- [61]- Burgoyne, 2: 369.
- [62]- Air. 23/162 Report. No. 28, May, 1925, A.S.O. Arbil; Memo. No. 4728, A.I 25, April 1925 Mosul Liwa, to Advisor of Minister of interior.
- [63]- For a detailed account of this revolt, see: Robert Olson and W. Turker, Th e Shaikh Sa'id Rebellion in Turkey (1925): A study in the Consolidation of a Develop Unstitutionalized Nationalism and the Rise of Incipient (Kurdish)Nationalism, "Die Welt des Islams 18/3-3 (1978): 195 - 211; Olson. The Emergence of Kurdish Nationalism and Shaikh Said Rebellion.
- [64]- F O. 371/10837, Teleq. No. 511, Confid. June 30, 1925, Harace to chamberlain, Therapia; 108826, "Appreciation of the Situation on Iraq Frontier", Oct. 15, 1925.
- [65]- F O. 371/10867, "The International Insurrection in the Eastern Vilayets: Press Summary", April 15. to 21, 1925.
- [66]- See: No. 17 Feb. 23, 1925.
- [67]- D O. 371/10825, "Extracts from the Diary of Liason Officer to the Frontier Commission Period 17th to 21st Feb, 1925". Residency (Baghdad), March 15, 1925 to S. S. Col.
- [68]- F O. 371/10098, Intelligence Report, iraq, No. 23, 13 November 1925; Intelligence Report No. 25, Dec. 11, 1925.
- [69]- F O. 371/10837, Teleq. No 305, 15 April 1923, Lindsay to Chamberlain; 10825, Endosure No. 1 in No. 1, May 9, 1925, Dobbs to Amery.
- [70]- League of Nations, Question of Frontier, 7 - 9.
- [71]- Iraq Administrative Report for the Year 1925, 22 - 23; Edmonds, 401.
- [72]- Iraq Administrative Report for the Year 1925, 97.
- [73]- F O. 371/10867, Desp 6 March 1925: 18824, "Reply to Question XXIII of the Questions sent to

High Commissioner by His Excellency, President of the Council of the League of Nations under the Cover of His Letter dated 21st January 1925.”

[74]- Edmonds: 426 - 27

[75]- See: No. 19 Vol. 1, March 2, 1925; No. 35, Vol. 1, 13 August 1925; No. 39, Vol. 2, 10 Sept. 1925.

[76]- Wadi Jwaideh, “The Kurdish National Movement: Its Origines and Development”, 2 Vols., unpub. Doctoral dissertaton, Syracuse Univ. 1960, 2: 61.

[77]- League of Nations, Decision Rellating to the Turco-Iraq Frontier Adopted by the Council of League of Nations, Geneva, December 16, 1925, Miscellaneous, N. 17, 1925 (CMD. 2562) (London: HMSO, 1925).

[78]- League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, 89.

[79]- Great Britain, Parliament, Colonial Office, Treaty Between the United Kingdom and Iraq Regarding the Duration of the Treaty Between the United Kingdom and Iraq of October 10, 1922, Signed at Baghdad, January 1, 1926 (London: HMSO, 1926).

[80]- F O 371/10826, “Mosul”, Despatch No. 840, Eastern Dept., Nov. 16 1925; 10825, E 2731/32/65, No. 1, May 9. 1925, Enclosure No. 1, S. H. Dobbs to Amery.

[81]- Air. 23 / 411. Memo. No. G. O. 118. Secretariat of High Commissioner for Iraq, Baghdad, Feb. 26, 1926 to Air H. Q.

[82]- A. R. al-Hassani, Tarikh al-Siyasi al-Hadith, 4 Vols. (Sidon, 1957), 2: 133.

[83]- F O. 371/11460, Enclosure No. 3, Letter. Feb. 10, 1926. H. B. Bourdillon to Amery Residency Baghdad.

[84]- F O. 371/11460, Enclosure No. 5, Letter. Feb. 10, 1926; Baghdad Times, Jan. 22, 1926.

[85]- F O. 371/11460, Enclosure No. 3, “Extract from the Proceedings of the 13th Meeting of Iraq Chamber of Deputies held on Thursday 21st January, 1926.” 1460, Memo. No. 201, Enclosure No. 4, 24 January. 1926, from the Secretariat of Council of Ministers of all Ministers.

[86]- Great Britain, Colonial Office, Report by His Britannic Majastry’s Government to the Council of the League of Nations ofn the Administration of Iraq for the year 1926 ( Colonial No. 29) ( London: HMSO, 1927), 14 - 15; F O 371/11460, “Memoradum of the Administration of the Kurdish Districts in Iraq”. 10. February 1926, by B. H. Bourdillon, the Acting H. C. Baghdad.